

تعزيز مراجعات التعليم (PEER) استخدام التكنولوجيا في التعليم

جمهورية مصر العربية EG

مقدمة:

تهدف تعزيز مراجعات التعليم (PEER) إلى وصف قوانين وسياسات جميع الدول بشأن المواضيع الرئيسية في مجال التعليم وذلك لتحسين قاعدة الأدلة المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات التعليم الوطنية. ترتبط الملفات الشخصية بموضوع التقرير العالمي لرصد التعليم (GEM) ويتم إعدادها في المقام الأول من خلال مراجعة مكتبية من قبل فريق التقرير العالمي لرصد التعليم، وتكملها أبحاث مفوضة لإضافة أمثلة دون وطنية لدول مختارة ذات هياكل مؤسسية معقدة.

عند صياغة الملفات المتعلقة بكل دولة، تتم دعوة الدول من خلال وفودها في اليونسكو لمراجعة المعلومات وتحديثها. ملفات مراجعات الدول ليس المقصود منها مناقشة عملية التنفيذ، جميع المصادر المستخدمة في الملفات تأتي من الوثائق الرسمية (مثل التشريعات والسياسات والمصادر الإحصائية) والأدبيات التي راجعها النظراء. وتركز المراجعات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في التعليم بشكل رئيسي على التعليم الابتدائي والثانوي.

تعزيز مراجعات التعليم حول استخدام التكنولوجيا في التعليم:

بالاعتماد على [المذكرة المفاهيمية للتقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2023](#)، تجيب تعزيز مراجعات التعليم (PEER) لعام 2023 حول التكنولوجيا في التعليم على ثلاثة أسئلة عامة:

1. ما هي المصطلحات المستخدمة في القوانين والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية لمعالجة التكنولوجيا والتعليم؟
2. ما هي القوانين والأفعال والسياسات والاستراتيجيات والأطر الموجودة بشأن التكنولوجيا في التعليم من أجل:
 - توفير/تعزيز الوصول العادل إلى البنية التحتية للمدارس والأسر.
 - دعم الطلاب والمعلمين في تطوير المهارات الرقمية.
 - ضمان الأمن السيبراني وخصوصية البيانات للمتعلمين.
 - تقديم تعليم عالي الجودة عن بعد خلال جائحة كوفيد-19.
3. من هم الجهات الأساسية المسؤولة عن استخدام التكنولوجيا في التعليم وما هي آليات التنسيق القائمة بينهم؟

قائمة المحتويات:

1. المصطلحات

2. قوانين وسياسات وخطط ولوائح التكنولوجيا

2.1. الإطار التشريعي والسياسي لتكنولوجيا التعليم

2.2. البنى التحتية التكنولوجية، والقدرة التكنولوجية للمدارس وبيئات التعلم

2.3. الكفاءات التكنولوجية للمتعلمين والمعلمين

2.4. الأمن السيبراني والسلامة

3. الحوكمة

3.1. المؤسسات المسؤولة عن التكنولوجيا في التعليم وآليات التنسيق

3.2. أدوار المدارس

1. المصطلحات

يستخدم مصطلح "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في الخطط والوثائق الاستراتيجية الحكومية، مثل [الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2014-2030](#)، والتي تهدف إلى "التوسع في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخطيط والمتابعة والتقييم واتخاذ القرار" على كافة المستويات". وتستخدم هذه الخطة الاستراتيجية أيضاً مصطلح "تكنولوجيا التعليم"، الذي يشير إلى البنية التحتية التكنولوجية للمدارس، أي وجود المعدات التكنولوجية في المباني المدرسية، مثل مختبرات الكمبيوتر.

لم يتم العثور على تعريف محدد لـ "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" أو "تكنولوجيا التعليم" في القوانين التعليمية.

2. قوانين وسياسات وخطط ولوائح التكنولوجيا

2.1. الإطار التشريعي والسياسي لتكنولوجيا التعليم

الدستور والقوانين: [المادة 19 من دستور 2014](#) تشجع الابتكار والتفكير العلمي. علاوة على ذلك، تهدف [المادة 25](#) إلى تحسين "محو الأمية الرقمية" بين جميع المواطنين؛ وتلتزم بتطوير آليات التنفيذ للقضاء على الأمية الرقمية بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني. [دستور 2014 باللغة العربية](#) وترجمته [الرسمية باللغة الإنجليزية](#) لا يشير إلى التكنولوجيا بشكل صريح. وتقول الترجمة الرسمية باللغة الإنجليزية في [المادة 20](#): "تلتزم الدولة بتشجيع وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني والتوسع فيه بكافة أنواعه وفق معايير الجودة العالمية، وبما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل؟" إلا أن بعض الترجمات غير الرسمية للدستور استخدمت مصطلح "التعليم التكنولوجي" بدلاً من "التعليم الفني"، مما أدى إلى استنهاد الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2014-2030 بالدستور الذي يقول: "تعمل الدولة على تشجيع وتطوير التعليم الفني". والتعليم التكنولوجي وكذلك التدريب المهني، والتوسع فيه بكافة أنواعه وفق معايير الجودة العالمية وبما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

[وتنص المادتان 3 و15 من قانون التعليم رقم 139 لعام 1981](#) على أن الوصول المجاني إلى التعليم الأساسي والتعليم قبل الجامعي حق للجميع. تنص [المادة 70 من قانون التعليم رقم 155 لسنة 2007](#) (النسخة المعدلة من قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981) على أن التوصيف الوظيفي والتقييمات الوظيفية لخبراء التكنولوجيا يصدرها وزير التربية والتعليم والتعليم الفني. كما أن قرار رئيس مجلس الوزراء [رقم 2840 لسنة 2007](#) بإصدار اللائحة التنفيذية للفصل السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون [رقم 139 لسنة 1981](#) المضاف بالقانون [رقم 155 لسنة 2007](#)، نص في [المادة 13](#) على أن استخدام وتطبيق التكنولوجيا في المدارس أمراً بالغ الأهمية لتحسين التعليم وتهيئة البيئة المطلوبة للطلاب للتواصل وزيادة إنتاجيتهم.

ينص قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2018 في المادة 3 على أنه يجب على وزارة التربية والتعليم تزويد الطلاب المعنيين بأدوات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين تواصلهم التعليمي وتسهيل تعلمهم. ويشمل ذلك المعدات التكنولوجية للغات الإشارة وطريقة برايل، ومساعدة المعاقين، والبرامج الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة وما إلى ذلك. ويتماشى ذلك مع المبادرة الرئاسية التي تم إطلاقها في عام 2016 لتسهيل إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة (PwDs).

في عام 2018 أصدرت وزارة التربية والتعليم التعميم رقم 14 بتاريخ 2018/12/25 بشأن توزيع الأجهزة اللوحية والتي تهدف إلى تزويد جميع الطلاب بأحدث التقنيات للسنوات الدراسية القادمة. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة التربية والتعليم إقرار الوزاري رقم 194 لسنة 2020 بشأن تطبيق مادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس، بهدف تحسين الثقافة التكنولوجية لدى الجيل الجديد وتنمية المهارات التكنولوجية الحديثة لدى جميع الطلاب.

خطط السياسات والاستراتيجيات: تتبع الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2014-2030 التوصيات التي وضعها المنتدى العالمي للتعليم بشأن استراتيجية "التعليم للجميع" (داكار، 2000)، والتي حددت ستة أهداف رئيسية من أجل تحسين جودة التعليم. الهدف السادس لهذه الإستراتيجية هو تحسين كافة الجوانب التعليمية من خلال عدة مسارات مثل "دعم استخدام التكنولوجيا في المدارس" (المسار الرابع). يهدف هذا المسار إلى استخدام وسائل تكنولوجية متعددة في العملية التعليمية مثل الإنترنت والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني. ويتم ذلك من خلال استخدام العديد من المعامل التي تحتوي على أجهزة الكمبيوتر، وأجهزة العرض، وأجهزة التلفزيون، ومسجلات الفيديو، وأجهزة استقبال الأقمار الصناعية؛ دمج موضوعات التكنولوجيا، وإنتاج البرامج التعليمية المتقدمة وما إلى ذلك. بالإضافة إلى الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2014-2030، طورت الحكومة برنامج تكنولوجيا التعليم في 2016-2017، والذي يهدف إلى توسيع وتعظيم هيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها في الممارسات التربوية والإدارية في جميع مستويات النظام التعليمي.

تُظهر المراجعة الوطنية الطوعية المصرية لعام 2021 الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن البلاد تهدف إلى تنفيذ خطة تحول شاملة تسمى "التعليم 2.0". وتهدف هذه الخطة إلى تحسين جودة التعليم من خلال العديد من الإصلاحات، لا سيما من خلال "تطوير البنية التحتية الرقمية للمدارس لإدخال الاستخدام الكبير للتكنولوجيا في الفصول الدراسية".

تتكون الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في مصر لعام 2021 من أربع ركائز تشمل بناء القدرات "إعداد السكان المصريين لعصر الذكاء الاصطناعي على جميع المستويات، من الوعي العام إلى التعليم المدرسي والجامعي والتعليم المعادل، إلى التدريب المهني للتكنولوجيا التقنية وغير التقنية".

أطر الكفاءة الرقمية: في عام 2019، تم عقد شراكة جديدة بين ICDL Arabia ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية للسماح للمعلمين بالحصول على شهادة ICDL (الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر). يغطي هذا البرنامج تكنولوجيا



unesco
Global Education
Monitoring Report

المعلومات والاتصالات (ICT)، واستخدام الكمبيوتر وإدارة الملفات، ومعالجة النصوص؛ باستخدام قاعدة بيانات؛ جداول البيانات، وتصفح الويب، والعروض التقديمية، والاتصالات. وفقاً لوزارة التربية والتعليم، تعتبر شهادة ICDL "معايير المهارات الرقمية" للمعلمين المصريين، واعتباراً من عام 2019 فصاعداً، يجب على أي شخص يرغب في العمل في مصر كمدرس أن يحصل على شهادة "ICDL Teachers". ومع ذلك، بالنسبة للطلاب، لا يوجد إطار محدد للكفاءة الرقمية.

التغييرات التي حدثت نتيجة كوفيد-19: بدأت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في اعتماد عدد من الإجراءات لدعم خطة الدولة للحد من انتشار الوباء ومواصلة عملية الرقمنة والتعليم عن بعد. على سبيل المثال، يحدد [الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2020](#) بعض التدابير، والتي تشمل الوصول المجاني إلى المواد التعليمية عبر الإنترنت والمنصات الرقمية.

للحصول على معلومات إضافية حول كوفيد-19، راجع القسم 2.2.2. التكنولوجيا وبيئات التعلم (التعليم عن بعد).

2.2. البنية التحتية التكنولوجية، والقدرة التكنولوجية للمدارس وبيئات التعلم

2.2.1. البنية التحتية التكنولوجية والقدرة الرقمية للمدارس

الكهرباء: بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ [خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة للأعوام 2019/2018 - 2022/2021](#) (NEEAP)، والتي تم تطويرها وفقاً لمتطلبات الإطار العربي لكفاءة الطاقة (AEEF) وقانون [الكهرباء رقم 87 لسنة 2015](#). ومن الأهداف الرئيسية لهذه الخطة زيادة كفاءة الإضاءة في المدارس والمباني التعليمية والإدارية. ويتم ذلك من خلال تركيب محطات توليد الطاقة الكهروضوئية على أسطح المباني المدرسية، واستبدال مصابيح الإضاءة العادية بمصابيح LED في الفصول الدراسية، والتخلص من الأجهزة غير الموفرة للطاقة، وتطوير الأنشطة المدرسية والمسابقات، حيث يشارك الطلاب في تقديم بعض المقترحات لتوفير الطاقة داخل المباني المدرسية. كما تهدف الخطة إلى تشجيع هيئة المباني المدرسية على وضع دليل إرشادي لتحسين كفاءة الطاقة في المدارس وتنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة بناء على المشاريع والخطط التي يقدمها الطلاب.

كما رصدت [الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي](#) للأعوام 2014-2030 عدد المصابيح الموفرة للكهرباء في المدارس الفنية للعام الدراسي 2016/2017.



وفي عام 2017، أطلقت الدولة مشروع [محطة الضبعة للطاقة النووية](#) في مدينة الضبعة بمحافظة مطروح، والذي يهدف إلى إنتاج 4.8 جيجاوات، وتوفير الكهرباء لما لا يقل عن 4 ملايين منزل.

أجهزة الكمبيوتر والأجهزة: بدأت وزارة التربية والتعليم بتوزيع الأجهزة اللوحية في جميع المدارس بعد صدور التعميم رقم 14 بتاريخ 2018/12/25 والمتضمن 17 لائحة. وينص على أن الطلاب مسؤولون عن الأجهزة اللوحية التي يحصلون عليها حتى نهاية الثانوية العامة، ثم يتم تقديم الأجهزة اللوحية لهم كهدية. إذا فقد الطالب جهازه اللوحي، فيجب على أولياء الأمور شراء جهاز جديد من إدارة المدرسة. كما يتحمل المعلمون وجميع الموظفين الإداريين مسؤولية الأجهزة اللوحية التي يتلقونها. كما نص التعميم على ضرورة دفع مبلغ 4500 جنيه مصري أيضًا للإدارة التعليمية لشراء جهاز لوحي احتياطي. يتمتع الطلاب والمعلمون بالقدرة على العمل على هذه الأجهزة في المدارس ومن المنزل، والحكومة مسؤولة مالياً عن توفير "جهاز لوحي واحد لكل طفل ولكل معلم".

قبل عام 2018، ووفقاً لسياسات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2012-2017، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة تطوير التعليم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي (MHE) من أجل زيادة طلب الحكومة على أجهزة الكمبيوتر اللوحية الجديدة، وخاصة في التعليم ما قبل الجامعي.

الاتصال بالإنترنت: وفقاً للكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2021، أبرمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اتفاقية مع الشركة المصرية للاتصالات لربط المباني المدرسية بتقنية الألياف الضوئية لتسهيل وصول الطلاب إلى التعليم والامتحانات عبر الإنترنت. بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة في أغسطس 2021، ومن المتوقع الانتهاء منها بنهاية عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، يشير [الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2020](#) إلى أن الوزارة بدأت في اعتماد بعض الإجراءات بعد تفشي فيروس كورونا. لتزويد الطلاب بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل. ومن هذه الإجراءات «زيادة حصة تنزيل الإنترنت المنزلي بنسبة 20% مجاناً، وتخصيص ساعات إنترنت مكثفة، مما يساهم في تسهيل نظام الامتحانات الإلكترونية لجميع الطلاب (بالأجهزة اللوحية)». علاوة على ذلك، توفر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لطلاب المدارس إمكانية الوصول المجاني إلى المواقع الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم، حيث يتم توفير المواد والمناهج التعليمية للطلاب.

اتخذت الحكومة مبادرات لتوفير الإنترنت للسكان المهمشين. على سبيل المثال، في سبتمبر 2022، ضاعفت وزارة الاتصالات [إنشاء أبراج الهاتف المحمول](#) في قنا، مما ساعد على توفير خدمات الإنترنت عالي السرعة لـ 58 مليون مواطن في 4500 قرية، وتوسيع مراكز الإبداع الرقمي المصرية في المحافظات.

2.2.2. بيانات التكنولوجيا والتعلم

وفقاً للمراجعة الوطنية الطوعية لعام 2021 وخطة [التعليم 2.0](#)، تستثمر وزارة التعليم والتعليم الفني في [التحول الرقمي](#) منذ عام 2016. وساعدت عملية الرقمنة هذه الحكومة على توفير التعلم عن بعد خلال الجائحة التي تسببت في إغلاق المدارس



في مارس 2020. اعتبارًا من سبتمبر 2020، تم توفير أكثر من سبع منصات تعليمية. المنصة الأكثر شهرة هي [بنك المعرفة المصري \(EKB\)](#) الذي يوفر موارد تعليمية وإعلامية وعلمية من أبرز دور النشر العالمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MoETE). في مارس 2020، تم إنشاء [مكتبة رقمية للتعلم عن بعد](#) من بنك المعرفة المصري لجميع المستويات التعليمية للتعامل مع إغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا، والتي تعد جزءًا من [خطة التعليم 2.0](#). ويهدف إلى توفير الوصول عبر الإنترنت إلى جميع المواد التعليمية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية بالإضافة إلى المواد التعليمية المطلوبة. [علاوة على ذلك، تشير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2021](#) إلى أن الحكومة أطلقت أيضًا القنوات التلفزيونية "مدرستنا" من أجل بث الدروس للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، مما يضمن التعلم عن بعد حتى في حالة عدم وجود اتصال بالإنترنت.

ويشير الكتاب [السني](#) لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2020 إلى أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدأت في اعتماد عدد من الإجراءات لدعم خطة الدولة للحد من انتشار الوباء. وهذه الإجراءات هي: "منح حرية الوصول إلى مواقع وزارة التربية والتعليم حيث يتم توفير المواد والمناهج التعليمية للطلاب" و"توفير منصات رقمية مجانية لاستضافة المواد التعليمية والمقررات والمحاضرين لطلبة المدارس والجامعات". وتهدف هذه الإجراءات إلى توفير التعلم عن بعد للطلاب بعد إغلاق المدارس.

2.3. الكفاءات التكنولوجية للمتعلمين والمعلمين

2.3.1. المتعلمين

في إطار [الرؤية المصرية للتنمية المستدامة 2030](#) ، أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أنه سيتم تدريس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام الدراسي 2021-2022 كمادة إلزامية أساسية لجميع الطلاب. بموجب [القرار الوزاري رقم 194 لسنة 2020](#) لن يتم تدريس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي، أما للصف الرابع الابتدائي ستكون مادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلزامية لجميع الطلاب ضمن نظام التعليم الجديد.

في أبريل 2019، أطلق مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC) برنامجًا بعنوان "[Next Coders](#)" ضمن مبادرة [Next Technology Leaders \(NTL\)](#). ويستهدف هذا البرنامج الذي يستمر لمدة ثلاثة أشهر فقط طلاب السنة الأولى بالمرحلة الثانوية من المدارس الحكومية على المستوى الوطني، ويعلم أساسيات البرمجة "تعلم البرمجة".

بالإضافة إلى ذلك، أقامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "[تحدي بيفر مصر](#)" بالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (AASTMT). يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع طلاب المدارس على دراسة علوم الكمبيوتر وتعزيز المعلوماتية والتفكير الحسابي. يحظى كبار المشاركين في هذا التحدي بفرصة التنافس في الأولمبياد المصري



unesco
Global Education
Monitoring Report

للمعلوماتية (EOI)، الذي يسعى إلى تعزيز وبناء القدرات الرقمية لطلاب المدارس المصرية. كما يشير الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2021 إلى أن الحكومة بدأت مشروع "أندية تكنولوجيا المعلومات في تنمية المجتمع" في إطار استراتيجية الوزارة للتحول الرقمي، والتي تهدف إلى القضاء على الأمية الرقمية في المجتمع وتنمية مهارات الطلاب. يوفر المشروع للمستفيدين العديد من المسارات التدريبية مثل برنامج مايكروسوفت أوفيس وبرامج أخرى.

وفي إبريل 2022، ناقشت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم إطلاق مبادرة جديدة تسمى "أشبال مصر الرقمية" تستهدف الطلاب في مرحلة ما قبل الجامعة. ويهدف إلى إكساب الشباب مهارات تكنولوجيا المعلومات وتطوير بعض المهارات القيادية مثل إدارة الوقت وبناء الفريق ومهارات الاتصال والعرض وغيرها.

بدأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع برنامج "إيراسموس+"، وهو برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم التعليم، في تشجيع جميع الطلاب على الالتحاق بدورات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. بالإضافة إلى ذلك، كجزء من مبادرة "ProGirls" (التوجيه المهني للفتيات) لعام 2017 التي تشرف عليها EconoWin (التكامل الاقتصادي للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، بدأت العديد من المدارس في إطلاق برامج تدريبية لتشجيع الفتيات على استكشاف موضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. تهدف هذه المبادرة إلى تدريب أكثر من 190 طالبًا مصريًا من 12 مدينة مختلفة في سوهاج ودمههور والإسكندرية والقاهرة، حيث يحصلون على فرصة العمل مع 90 مرشدة ومقابلة العديد من المشرفات من شركات وطنية خاصة مختلفة. كما أطلقت شركة فودافون خلال عام 2019، بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عددًا من المبادرات والبرامج لدعم الفتيات (من 14 إلى 18 سنة) الملتحقات بمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الهدف من هذه المبادرات هو تشجيع التنوع في البلاد وسد فجوة المساواة بين الجنسين في إطار الرؤية المصرية للتنمية المستدامة 2030.

2.3.2. معلمون

ونص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2840 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية للفصل السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 المضاف بالقانون رقم 155 لسنة 2007، في المادة 13 منه على أن تلتزم وزارة التربية والتعليم بإنشاء بيئة تعليمية تحفز موظفي المدرسة (بما في ذلك المعلمين) على استخدام التكنولوجيا من أجل تحسين الإنتاجية.

تدريب مبدئي

في عام 2018، أنهى مركز كفاءة التعلم الإلكتروني (ELCC) إعداده للدبلوم الدولي لمعلمي المدارس في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). يهدف مركز ELCC إلى تطوير "دبلومة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات" لإنشاء دبلومة مزدوجة (جامعة-مدرسة) لتطوير جيل جديد من معلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

في مصر. يجب أن يكون هذا الجيل الجديد من المعلمين قادرين على توفير التدريس المبتكر والإبداعي في العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والمواد القائمة على الهندسة لتقليل الفجوة بين المنهجيات في المدارس وتلك المطلوبة للطلاب في المستقبل.

تدريب مستمر

ويشير الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2018 إلى أن الحكومة نفذت مبادرة بعنوان "تحسين المهارات الفنية للمعلمين"، والتي تمت خلال افتتاح المؤتمر السنوي "للتعلم الإلكتروني وتكنولوجيا التعليم". وتهدف الدورة إلى تحسين المهارات الفنية للمعلمين العاملين في القطاع الحكومي، لمساعدتهم على إنتاج محتوى إلكتروني يحترم معايير ومواصفات التنمية العالمية. استهدفت المبادرة خلال عام 2021/2017، تحسين المهارات الفنية لـ 500 معلم وعضو هيئة تدريس. وعملت على تعزيز كفاءاتهم الفنية وتحسين مهاراتهم في مجال تكنولوجيا التعليم.

في نوفمبر 2018، نظم مركز كفاءة التعلم الإلكتروني (ELCC) وصندوق مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورة تدريبية في أسوان مع 46 معلمًا لتطوير المحتوى الإلكتروني لتعزيز العملية التعليمية. وتضمنت ورش العمل الخاصة بمهارات تصميم المحتوى التعليمي موضوعات تدريبية حول كيفية تطوير المقررات الإلكترونية باستخدام أداة التأليف "Articulate Storyline".

وفي إطار البرنامج الوطني لتيسير نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2016، قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتدريب 30 ألف معلم على أساسيات الكمبيوتر والبرامج المتخصصة والتكنولوجيا المساعدة. علاوة على ذلك، تم تدريب المعلمين على "القاموس الرقمي" للغة الإشارة الموحدة الذي طوره وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمعتمد من وزارة التربية والتعليم. وفي عام 2021، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المرحلة الثانية من هذا المشروع وجددت التعاون مع وزارة التربية والتعليم لمدة ثلاث سنوات لتوفير التدريب لـ 100 ألف معلم. الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الوطني هو تحسين المهارات التكنولوجية للمعلمين للتعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة

2.4. الأمن السيبراني والسلامة

12.4. خصوصية البيانات



unesco
Global Education
Monitoring Report

لا يشير قانون التعليم رقم 155 لسنة 2007 وكذلك الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي 2014-2030 إلى الأمن السيبراني أو السلامة أو خصوصية البيانات. وبالمثل، فإن معظم قوانين

حماية البيانات لا تشير إلى حماية طلاب المدارس وخصوصيتهم. على سبيل المثال، أصدرت الدولة مؤخرًا قانون حماية البيانات رقم القانون رقم 151 لسنة 2020، الذي يركز على وضع المعايير والقواعد الأساسية التي تحفظ حقوق المواطنين المصريين فيما يتعلق ببياناتهم. ولا يشير هذا القانون إلى أي حقوق تضمن خصوصية البيانات من استخدام التكنولوجيا في التعليم. وبالمثل، فإن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وتقنية المعلومات رقم 175 لعام 2018 يهدف فقط إلى تنظيم الأنشطة عبر الإنترنت واستكمال قوانين الإعلام والصحافة الجديدة التي تعاقب الأنشطة غير المرخصة عبر الإنترنت وانتهاكات المحتوى، مثل الأخبار الكاذبة، دون الإشارة إلى حقوق طلاب المدارس فيما يتعلق بخصوصية بياناتهم.

تتكون الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2017-2021 من ستة برامج استراتيجية رئيسية، من بينها برنامج يركز على أهمية الأمن السيبراني لحماية الخدمات الإلكترونية من المخاطر والتحديات. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع مستوى الوعي بأهم التهديدات السيبرانية لمختلف المستويات بدءاً من المستوى القيادي وحتى طلاب المدارس.

2.4.2. إساءة استخدام الإنترنت و التمر عبر الإنترنت

صرحت وزارة التربية والتعليم بأن خلق بيئة تعليمية آمنة وممتعة للأطفال هو من بين أولوياتها، حيث تتحرك البلاد بثبات نحو التحول الكامل لنظامها التعليمي من خلال التعليم 2.0. في سبتمبر 2018، وتحت رعاية المجلس القومي للطفولة والأمومة، تم إطلاق "الحملة الوطنية الأولى" في البلاد التي تدعو إلى إنهاء العنف بين الأقران بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). تهدف هذه الحملة إلى إنهاء التمر الذي يمارسه طفل على طفل أو طالب آخر شخصياً أو عبر الإنترنت. وهي تشجع وتحت الأطفال على التحدث ضد أي نوع من أنواع التمر (بما في ذلك التمر عبر الإنترنت) في كل من البيئات التعليمية وغير التعليمية وتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المهنيين المدربين من خلال خط مساعدة الطفل الوطني 16000. هذه الخدمة متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وهي أيضاً قناة نشطة للإبلاغ عن أي حالة خطيرة تتعرض فيها سلامة الطفل للخطر.

3. الحوكمة

3.1. المؤسسات المسؤولة عن التكنولوجيا في التعليم وآليات التنسيق



unesco

Global Education
Monitoring Report

يوجد في الحكومة المصرية وزارتان رئيسيتان مسؤولتان عن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التربية والتعليم والتعليم

الفني. ومع ذلك، لا يوجد قسم مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه الوزارات. فمن ناحية، تعد وزارة التربية والتعليم الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات والقوانين والسياسات والخطط والبرامج الرئيسية المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا في النظام التعليمي (المدارس والإدارة وغيرها). ومن ناحية أخرى، فإن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي الجهة المسؤولة عن تحديد الإطار الرئيسي الذي سيتم من خلاله تنفيذ هذه السياسات والخطط بشكل فعال.

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (MoPED) على تطوير وتنفيذ الرؤية المصرية للتنمية المستدامة 2030. وهي مسؤولة عن صياغة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، والتي تتضمن استخدام التكنولوجيا في مجال التنمية المستدامة، قطاع التعليم (هدف التنمية المستدامة 4)

3.2. أدوار المدارس

أصدرت وزارة التربية والتعليم مجموعة جديدة من الإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس كورونا للعام الدراسي 2022/2021. وتشمل هذه الإجراءات حظر استخدام الهواتف المحمولة بشكل كامل خلال اليوم الدراسي - لكل من الطلاب والمعلمين.

*تم إعداد هذه النسخة المترجمة خصيصاً لمشاركتها مع القادة الشباب المشاركين في مشاوررة الشباب العربي حول استخدام التكنولوجيا في التعليم. ويمكن الاطلاع على النسخ الرسمية لمراجعات تعزيز التعليم من خلال الموقع الرسمي لتقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم من خلال هذا الرابط.

This profile was translated by Yasmein Abdelghany, youth consultation lead for the Arab States.

Last update: February 2024